الأمم المتحدة
S/2018/610

مجلس الأمن

Distr.: General
14 June 2018
Arabic
Original: English

التقدم المحرز نحو التسوية في قبرص

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – في قرار مجلس الأمن ٢٣٩٨ (٢٠١٨)، الذي جدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن التقدم المحرز نحو التوصل إلى التسوية. وحث مجلس الأمن كذلك الجانبين وجميع الأطراف المعنية على تجديد الإرادة السياسية والالتزام بالتوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأعرب المجلس أيضا عن تأييده التام لبعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها لأظل رهن إشارة الجانبين لمساعدتهما، إذا ما قررا معا استئناف المفاوضات مع التحلي بالإرادة السياسية اللازمة.

٢ – ويركز هذا التقرير المتعلق ببعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها في قبرص على التطورات المستجدة في الفترة من ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨. وهو يتضمن كذلك مستجدات الأنشطة التي تقوم بها البعثة تحت قيادة نائبة مستشاري الخاص المعنية بقبرص، السيدة إليزابيث سبيهار.

ثانيا – حالة العملية

٣ – لقد تضمن التقرير الأخير عن بعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها في قبرص (S/2017/814) استعراضا لسير ونتائج مفاوضات التسوية خلال الفترة من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧. ومنذ ذلك الحين، لم يجر إلا القليل من الاتصالات الرسمية بين الجانبين. ولم يُعقد إلا اجتماع غير رسمي واحد بين السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولم تعقد أي اجتماعات رسمية على مستوى المفاوضين أو أفرقة التفاوض أو الأفرقة العاملة على مستوى الخبراء.

٤ – وحين اجتمعتُ مع الزعيمين كليهما على الصعيد الثنائي في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أكدتُ من جديد التزام الأمم المتحدة بشأن قبرص، بما فيه توفير المساعي الحميدة التي أقوم بها لدى

18-09042 (A) 200618 200618

الجانبين من أجل استئناف المحادثات فور إعرابهما عن الاستعداد لتجديد الاتصالات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجريت كذلك اتصالات مع كبار ممثلي الدول الضامنة.

٥ - وقد أعربت باستمرار للقادة في قبرص وللجهات الضامنة على السواء عن استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم للعملية متى كان لهم الاستعداد لاستئناف المحادثات الهادفة بالإرادة السياسية المطلوبة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اجتمعت نائبة مستشاري الخاص المعنية بقبرص اجتماعاتها مع الزعيمين بشكل منفصل. وأكد السيد أناستاسياديس مرارا موقفه المعلن أنه على استعداد للتفاوض على أساس إطار العمل الذي طرحته في المؤتمر المعني بقبرص عند انعقاده من جديد في كران - مونتانا، سويسرا، رهنا بالتحضيرات الجيدة المتعلقة بإمكانية إعادة عقد المؤتمر، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية المكوكية. غير أنه أوضح أن المفاوضات لا يمكن أن تجري في ظل استمرار ''الاستفزازات التركية'' في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

٧ - ومن جانبه، أكد السيد أقينجي أيضا التزامه بإطار النقاط الست الذي عرضته في كران - مونتانا يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتسوية القضايا الأساسية المعلقة بواسطة حزمة استراتيجية واحدة. بيد أنه أشار إلى أنه لن يشارك في مفاوضات ''مفتوحة''، وأكد أنه على استعداد للمشاركة في محادثات ''لها جدول زمني محدد وتتسم بحسن التنظيم وتركز على تحقيق النتائج''.

٨ - وفيما يتعلق بالدول الضامنة، أعربت تركيا في بياناتها العلنية منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ عن شكوك بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية على أساس المعايير المقررة بالنظر إلى نتائج المؤتمر المعقود في كران - مونتانا وإخفاقاته السابقة. غير أن تركيا أكدت من جديد تأييدها ''للتسوية المستدامة'' لمسألة قبرص. وكررت اليونان من جانبها تأكيد التزامها بإيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والإطار الذي طرحتُه في كران - مونتانا. وختاما، فقد أكدت المملكة المتحدة تأييدها القوي للتسوية الشاملة واستعدادها للقيام بدورها من أجل تحقيق ذلك الهدف.

٩ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أجريت انتخابات ''برلمانية'' في شمال الجزيرة. وفي وقت لاحق، أجرت جمهورية قبرص جولتين من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير، تمكن عقبها الرئيس الحالي، السيد أناستاسياديس، من الفوز بولاية رئاسية ثانية. وظهر بعض الأمل لدى الجانبين في أن بعد انتهاء الانتخابات، ربما تبدأ الأطراف مناقشات بشأن إمكانية استئناف المحادثات.

١٠ - غير أن التوترات التي نشأت بشأن الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات بدأت تتصاعد في أوائل عام ٢٠١٨. ومن أبرز تلك الأحداث قيام سفن عسكرية تركية في ٩ شباط/فبراير بمنع شركة إيطالية للطاقة من الوصول إلى منطقة التنقيب المقررة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. وفي منتصف آذار/مارس، غادرت سفينة التنقيب التابعة لتلك الشركة منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط دون أن تتمكن من إجراء عمليات الحفر الاستكشافي المقررة لها.

١١ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، عقد الزعيمان اجتماعا غير رسمي في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة تحت رعاية نائبة مستشاري الخاص. وشدد الزعيمان على أن ذلك الاجتماع لا يشكل استئنافا للمفاوضات ولكنه يتيح فرصة للتأكد من ''موقف كل واحد منهما'' في الوقت الحالي بشأن مسألة قبرص.

١٢ - وفي نهاية ذلك الاجتماع غير الرسمي، أكد الزعيمان أنهما لا يزالان أمام باب مسدود. ومع ذلك، تم الإقرار بأن الاجتماع كان مهما وضروريا بعد أكثر من تسعة أشهر لم تشهد أي اتصال مباشر بين الزعيمين. وعلى النحو المشار إليه في بيان أصدرته نائبة مستشاري الخاص في أعقاب الاجتماع، فقد تبادل الزعيمان الآراء بشكل صريح ومفتوح خلال ساعتين من المناقشة على انفراد.

١٣ - وبعد أسبوعين من ذلك الاجتماع غير الرسمي، أدلى السيد أقينجي في ٣٠ نيسان/أبريل ببيان علني قال فيه: ''إذا كان الجانب القبرصي اليوناني مستعدا لقبول إطار عمل غوتيريش بالصيغة التي قُدم بها دون إفراغه من محتواه، فلنعلن أنه هو اتفاق الحزمة الاستراتيجية''. وأضاف أن بواسطة مثل ذلك الإعلان ستكون للمفاوضات جدوى أكبر لأنها ستعقد بهدف سد الثغرات في إطار الاتفاق الاستراتيجي. وردا على ذلك، أصدر السيد أناستاسياديس بيانا خطيا في ٢ أيار/مايو قال فيه إن موافقة السيد أقينجي على إطار العمل المقترح ''بالصيغة التي عرض بها على الجانبين في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ تعد تطورا إيجابيا''. وأهاب السيد أناستاسياديس بالسيد أقينجي، و ''أساسا بتركيا''، ''أن يقوما بتوضيح ما إذا كانا يقبلان'' الأحكام المحددة في إطار العمل والمتعلقة بالأمن والضمانات والقوات الأجنبية. وأدت تلك البيانات إلى المزيد من المشادات العلنية بين الجانبين تبين من خلالها بأن الزعيمين لهما تفسيرات متباينة لبعض جوانب الإطار. والمشاورات التي أعتزم بدأها في الأسابيع المقبلة بمساعدة مسؤول كبير في الأمم المتحدة ستتيح فرصة للجانبين ليقوما رسميا بتوضيح موقفيهما بشأن هذه المسألة.

الملامح الأخرى

١٤ - منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص، لم يُبذل إلا قدر ضئيل من الجهود لإعداد المواطنين للجولة الجديدة من المحادثات. وقد تضاءل الاهتمام بمشكلة قبرص بشكل ملحوظ، لأن إيمان المواطنين بإمكانية التسوية في المستقبل القريب تناقص بحدة لدى الجانبين كليهما على ما يبدو. وعلى الرغم من تكرار تشجيعات المجتمع الدولي، لم يتخذ الزعماء أي تدابير جديدة لبناء الثقة أو تعزيز الآمال، وإن كان يمكن تنفيذ عدد من تلك المبادرات بصورة مشتركة أو من جانب واحد.

١٥ - وفي الوقت نفسه، جدد الزعيمان التأكيد في مناسبات عديدة على رغبتهما في مواصلة الأعمال القيّمة الذي تنجزها اللجان التقنية المعنية بالأنشطة المشتركة بين الطوائف، والرامية إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة. وقد عقد الزعيمان مناقشات ثنائية دورية مع المنسقين المعنيين بهما في اللجان التقنية من أجل الاطلاع على مستجدات الأعمال. وسيكون المزيد من اهتمام الزعيمين بأعمال اللجان موضع ترحيب كبير. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٧، لم يطرأ أي تغيير ملحوظ في أعمال هذه اللجان. واللجان التقنية التي عملت بشكل جيد على مر الزمن واصلت أداء مهامها على ذلك النحو، في حين تظل لجان أخرى أقل فعالية أو لا تعقد اجتماعات على الإطلاق. وقد نشأ هذا الوضع عن عدة عوامل، منها الافتقار إلى الدعم المادي والتنظيمي، والدعم المؤسسي المحدود المقدم لأعمال تلك اللجان. ومن التطورات الإيجابية الجديرة بالذكر تركيز الزعيمين في الآونة الأخيرة على التعجيل بالأشغال في اثنتين من نقاط العبور الإضافية التي أعلن عنها في عام ٢٠١٥، واللتين تكلفت بهما اللجنة التقنية المعنية بالمعابر بنية فتحهما في الأشهر القليلة المقبلة.

١٦ - وقد دأب مجلس الأمن على تسليط الضوء على النقص العام فيما يقوم به الجانبان من أجل توعية مجتمعاتهم المحلية وعدم إشراك المجتمع المدني في مفاوضات التسوية نفسها. وكان هناك شعور قوي

بين القبارصة والمراقبين المستقلين على السواء بأن المفاوضات، وعملية السلام بشكل عام، جرت حتى الآن بعيدا عن عامة الناس.

١٧ - وعلى الرغم من ذلك، تزايد عدد فعاليات المجتمع المدني التي ما فتئت تضم صوتها وحضورها إلى النقاش العام، ولا سيما خلال المراحل الأخيرة الحاسمة من آخر جولة من المفاوضات. وإن لم تكن أعداد تلك الأصوات أعدادا كبيرة، فإنها سعت مع ذلك إلى توسيع نطاق المناقشات العامة وإلى إثارة انتباه قادتها السياسيين. وتجدر الإشارة أيضا إلى مختلف المبادرات التي حاولت سد الفجوة القائمة بين المفاوضات وعامة الناس بالجمع بين قطاعات أو جهات فاعلة معينة من الجانبين كليهما لإجراء الحوار. وتشمل هذه المبادرات المسار الديني لعملية السلام في قبرص، الذي ترعاه سفارة السويد، والحوار المستمر بين الأحزاب السياسية الذي تيسره سفارة سلوفاكيا، واجتماع المائدة المستديرة الذي يضم ممثلي القطاع الخاص القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الذي تعقده سفارة ألمانيا لمجتمع الأعمال التجارية.

ثالثا - أنشطة بعثة المساعي الحميدة

١٨ - خلال الأشهر الماضية، قامت نائبة مستشاري الخاص وبعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها بعقد اجتماعات مستمرة مع قادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والزعماء الدينيين وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي الهيئات الأوروبية وجهات فاعلة رئيسية أخرى. وأعرب جميع المحاورين عن قلقهم إزاء الافتقار إلى الاتصال المباشر والمنتظم بين الزعيمين وإزاء تردي المشاعر بشأن عملية السلام في الجزيرة. وقد تبين بوضوح انخفاض توقعات عامة الناس في الطائفتين كلتيهما بشأن إمكانية استئناف المحادثات.

١٩ - واستمرت نائبة مستشاري الخاص وبعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها في الاتصال والتنسيق مع مؤسسات شريكة منها المصرف المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات قد خفضت أو أعادت توجيه وجودها في قبرص كنتيجة مباشرة لغياب المحادثات، فقد أعرب جميع الشركاء مع ذلك عن رغبتهم في مواصلة التفكير بشكل خلاق في الاستعداد لأي تسوية محتملة في المستقبل ولتنفيذها.

٢٠ - وقد اغتنم مكتب المستشار الخاص فرصة التأمل المتاحة له في الآونة الأخيرة أيضا للفحص الذاتي والتعلم. وبتوجيه من نائبة مستشاري الخاص، أنجزت بعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها أعمالا واسعة النطاق لحفظ السجلات وتحليلات داخلية وعمليات لاستخلاص الدروس للتفكير في السنوات الثلاث الماضية من المفاوضات، ولتحليل نقاط التقارب التي تم التوصل إليها حتى الآن، وتحديد التحسينات الممكن إجراؤها في العملية إذا قرر الطرفان بصورة مشتركة استئناف المفاوضات.

رابعا - الملاحظات

٢١ - بعد مرور عشرة أشهر عن اختتام المؤتمر المعني بقبرص المنعقد من جديد في كران - مونتانا، لم يحرز أي تقدم إضافي نحو التسوية. وقد زاد تبدد الآمال في الجزيرة بسبب حالة الجمود القائمة، على الرغم من التطورات غير المسبوقة التي شهدتها المسألة خلال آخر جولة من المحادثات. ونتيجة لذلك، انخفض مستوى الثقة بين الزعيمين وبين طائفة كل منهما، وفيما بين الأطراف بوجه عام.

٢٢ - وفي أحدث جولة من المفاوضات، وصل الزعيمان إلى عدد من المعالم الحاسمة، واتفقا على الكثير من الجوانب الرئيسية للتسوية حتى قبل وصولهما إلى كران - مونتانا. وقد حدد الزعيمان رؤية مشتركة لقبرص كنظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين تتمتعان بالمساواة السياسية والفعالية في اتخاذ القرارات، ويرتكز بقوة ضمن الاتحاد الأوروبي، كما أنهما أحرزا تقدما بشأن مسائل الممتلكات والأراضي. وفي المؤتمر المعني بقبرص المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ شدد الطرفان على ضرورة التوصل إلى حلول يقبلانها معاً بشأن الأمن والضمانات، وتُعالج شواغل الطائفتين من منطلق المبدأ العام القائل أن أمن إحدى الطائفتين لا يمكن أن يكون على حساب أمن الطائفة الأخرى.

٢٣ - وأولى الزعيمان وأفرقة التفاوض التي أشرفا عليها أيضا اهتماما كبيرا بالجوانب الاقتصادية للتسوية. وقد أكد عدد من الخبراء المستقلين أن زيادة الفرص والفوائد الناجمة عن التوصل إلى تسوية شاملة من شأنها تولد نموا اقتصاديا أسرع وأكثر استدامة للطائفتين كلتيهما. وفي حالة التوصل إلى تسوية، فمن شأن ارتفاع معدلات النمو أن يتحول إلى ارتفاع متوسط الدخل، مما سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وإلى التقارب بين دخل الطائفتين والدخل الأعلى المسجل في بلدان الاتحاد الأوروبي.

٢٤ - وتظل الأسس المنطقية التي تقوم عليها التسوية في إطار معايير الأمم المتحدة وجهود الاستفادة من الأعمال المنجزة سابقا من الجوانب الوجيهة. وأنا لا أزال مقتنعا بأن التسوية الشاملة ستجلب فوائد وفرصا ثمينة للطائفتين كلتيهما، فضلا عن الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار بوجه عام في المنطقة. أما على المستويين الاستراتيجي والسياسي، فمن شأن التسوية أن تساعد على إصلاح عقود من الانقسام وانعدام الثقة، وأن تخفف حدة التوترات التي يمكن أن تتصاعد فتتحول إلى نزاعات، وأن تعين على إقامة علاقات حسن الجوار بين بلدان بينها عداوات تقليدية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

٢٥ - وكما أشرت في تقريري السابق، فإني أعتقد اعتقادا راسخا أن من أجل نجاح عملية بهذا القدر من التعقيد والحساسية السياسية، لا بد من اتباع نهج الحزمة المتوازنة والشاملة الذي يحيط بالمسائل الرئيسية المحددة. وإذا قرر الجانبان معا استئناف المحادثات، فإن إطار النقاط الست الذي عرضته في كران - مونتانا يمكن أن يشكل أساسا لمفاوضات ترمي إلى التوصل إلى اتفاق استراتيجي وتمهيد الطريق للتسوية الشاملة. وقد شمل الإطار عناصر تتعلق بالأراضي والمساواة السياسية والممتلكات والمعاملة المتكافئة والأمن والضمانات. وقد اقترحته في محاولة لمساعدة الطرفين على حل باقي المسائل المعلقة بالترابط وعلى التغلب على التحدي المتمثل في التفاوض بشأن جميع الفصول.

٢٦ - ويصادف عام ٢٠١٨ ذكرى مرور عشر سنوات على إنشاء اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين المسؤولة عن العمل على اتخاذ تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة وتيسير المزيد من التفاعل فيما بينهم. وإني أشجع الزعيمين على مضاعفة جهودهما الرامية إلى دعم اللجان التقنية المنشأة تحت رعايتهما، وعلى مواصلة جهودهما الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقا عليها بصورة مشتركة في عام ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، أحث الجانبين كليهما على الوفاء بالتزام الزعيمين بتسريع وتيرة العمل في نقاط العبور، على النحو المتفق عليه في عام ٢٠١٥، وفتحها دون مزيد من التأخير. كما أشجع الزعيمين على مواصلة تنفيذ تدابير بناء الثقة الانفرادية التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على المناخ العام في الجزيرة ويمكنها أن تسهم في استعادة الثقة المتبادلة، سواء على طاولة المفاوضات أو فيما بين الطائفتين.

٢٧ - وقد ظلت سرية العملية من السمات القائمة منذ أمد طويل في مفاوضات تسوية مسألة قبرص. وقد أنشئت تلك الممارسة بغية إفساح المجال للزعيمين كي يبرما صفقات صعبة على طاولة المفاوضات. وفي الوقت نفسه، فإنها أعاقت قدرتهما على تقديم معلومات عن التقدم المحرز وعلى إعداد الطائفتين لإبرام الاتفاق. ولذلك، فإني أحث الزعيمين على التفكير في آليات يمكنهما بواسطتها، في المفاوضات المستأنفة المحتملة، أن يحفظا سرية تلك المفاوضات مع العمل في الوقت نفسه على توعية عامة الناس وتقديم المعلومات، وهو ما من شأنه أن يتيح للجانبين فرصة إعداد طائفتيهما في الوقت المناسب.

٢٨ - ومن المسائل الأخرى التي أثيرت فيما يتعلق بجولات المفاوضات الماضية مسألة إشراك المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى في عملية التسوية. وفي حين أن الزعيمين والمفاوضين يتواصلون بصورة مستقلة مع المجتمعات التي يمثلونها، فإن عملية التسوية على مر الزمن لم تشمل قنوات أو مبادرات رسمية تلتمس مدخلات من عامة الناس أو تتشاور معهم، من قبيل ما يُستخدم في عمليات السلام الأخرى. وأنا أعتقد أن في حال استئناف المفاوضات، فإن مشاركة ومساهمة المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية والشباب، سوف تحتاج التعزيز لضمان سماع أصواتهم وجعلهم أداة مفيدة في جمع وتعبئة المزيد من الدعم لعملية السلام في المجتمع ككل. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق بعمليات الحوار القائمة بين الطائفتين في مختلف قطاعات المجتمع ومجموعاته، فإني أحث الزعيمين على النظر في دعم تلك المبادرات للمساعدة على حشد وتعبئة الدعم من عامة الناس وإشراكهم في عملية السلام.

٢٩ - وخلال أحدث جولة من المفاوضات، كانت النساء، بمن فيهن نائبة مستشاري الخاص وموظفات بعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها، ممثلة تمثيلا جيدا على العموم في فريقي التفاوض كليهما، وقد أسهمن في المحادثات إسهاما كبيرا. وهذا المظهر من مظاهر إشراك الجميع يجدر بالثناء، وينبغي المضي في تعزيزه في العملية المحتمل استئنافها. غير أن مشاركة المرأة على طاولة المفاوضات ليست إلا جانبا واحدا من جوانب خطة المرأة والسلام والأمن التي يروج لها مجلس الأمن، وهي ضرورية لتحقيق نتائج السلام العادل المستدام والشامل للجميع. وينبغي أيضا أن تصمَّم العملية بهدف إدراج مساهمات نساء المجتمع المدني، ويجب أن يراعي مضمون الاتفاق الفوارق بين الجنسين لكفالة ظهور شواغل واحتياجات جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء. وقد أكدت الأدلة المستمدة من عمليات السلام الجارية في جميع أنحاء العالم أن المشاركة المجدية للمرأة تعمق جهود بناء السلام بشكل يمكن قياسه وتؤدي إلى سلام أكثر استدامة. وأنا أشجع الزعيمين على تنشيط اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون إجراء تقييم مراع للاعتبارات الجنسانية للأثر الاجتماعي الاقتصادي أمرا مفيدا للبحوث في المستقبل.

٣٠ - وفيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية قبالة ساحل قبرص، فإني لا أزال أرصد التطورات عن كثب وبكثير من القلق. وأود أن أعيد التأكيد على أن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وفيما حولها ينبغي أن تعود بالفائدة على الطائفتين كلتيهما وينبغي أن تكون حافزا قويا للتوصل إلى حل دائم لمشكلة قبرص. وأذكر أن الزعماء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين اتفقوا في وقت سابق على أن الموارد الطبيعية في قبرص الموحدة ستقع ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية المقبلة. وإذ من المتوقع أن تجري جولات جديدة من الحفر الاستكشافي قبل نهاية هذا العام، فإني أحث على ضبط النفس وأكرر دعوتي إلى إيجاد حل سلمي للخلافات وإلى بذل جهود جدية لتجنب المزيد من التصعيد ولنزع فتيل التوتر.

٣١ - وبعد الآمال والتوقعات الكبيرة التي أثيرت خلال مرحلة المفاوضات في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، فإن استمرار غياب الحوار بعد مرور سنة تقريبا على مؤتمر كران - مونتانا وعدم اليقين الذي يطبع توقعات المستقبل يشكلان مصدر قلق بالغ للعديد من القبارصة وللمجتمع الدولي على حد سواء.

٣٢ - وأنا أعتقد أنه لا يزال هناك مجال ليتصرف الجانبان بشكل مسؤول وحاسم من أجل رسم خارطة طريق مشتركة لمستقبل الجزيرة. وفي المستقبل القريب، أعتزم إيفاد أحد كبار موظفي الأمم المتحدة ليجري مشاورات متعمقة مع الطرفين. وستوفر تلك المشاورات قناة رسمية تتسم بالمزيد من الهيكلة والتفصيل لينقل من خلالها الطرفان إلى الأمم المتحدة نتائج تأملاتهما منذ مؤتمر كران - مونتانا وللمساعدة على تحديد ما إذا كانت الظروف قد بلغت طور النضج في هذه المرحلة لتكون العملية ذات جدوى. وأنا أشجع الطرفين على التسليم بأهمية العملية وعلى اغتنام الفرصة وفقا لذلك.

٣٣ - وإن مستقبل الجزيرة هو مسؤولية جميع القبارصة، ولكن الزعيمين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن المفاوضات. وإذا اشترك الزعيمان في الاتفاق على استئناف المحادثات بنية التوصل إلى تسوية شاملة، فسيتعين عليهما أن يبديا الالتزام السياسي القوي والشجاعة والعزم. وسيتعين عليهما أيضا أن يستعيدا إحساسهما بالاستعجال، وأن يعالجا مسألة تردي الثقة، وأن يبعثا إشارات قوية ولا لبس فيها عن إرادتهما السياسية. ولكي يكونا قادرين على إبرام اتفاق يعود بالنفع المتبادل، سيكون عليهما أن يشركا الطائفتين وأن يشرحا لهما فوائد إيجاد الحل وأهمية تحقيق الصلح بين الجانبين.

٣٤ - ولا شك في أنه سيتعين على الدول الضامنة أيضا أن تقوم بدورها وأن تنخرط في العملية بحزم وبصورة بناءة. وعلاوة على ذلك، سيتعين على مجلس الأمن - بل وعلى جميع أصدقاء قبرص، ولا سيما الاتحاد الأوروبي - أن يزيدوا دعمهم وتشجيعهم للزعيمين ولجميع الأطراف المعنية. وسيتعين عليهم أن يواصلوا الكلام بصوت واحد واضح بشأن فرص التسوية الشاملة وفوائدها، وبطريقة لا تدع مجالا للريبة بشأن مخاطر وتكاليف الإبقاء على الوضع الراهن أو التراجع عن المكاسب التي سبق تحقيقها.

٣٥ - وفي الختام، أود أن أشكر نائبة مستشاري الخاص والأفراد العاملين في بعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها في قبرص لتفانيهم في العمل وتحلّيهم بروح الالتزام في اضطلاعهم بالمسؤوليات التي أسندها إليهم مجلس الأمن.